

The Effect of Structure and Meaning Unacceptability on the Evaluative Judgment of Morphological Vocalization

Abdullah Ali Yahya Al-Naqbi

Master's student, University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences- Department of Arabic Language- United Arab Emirates

U20105281@sharjah.ac.ae

Prof. Dr. SaifAldaen Alfuqara

PhD in Arabic Language, University of Sharjah, College of Arts and Humanities, Department of Arabic Language

salfuqara@sharjah.ac.ae

DOI: <https://doi.org/10.31973/22h27r21>

Abstract:

Scientists studied linguistic usage through evaluation and criticism, and this emerged in grammatical thought, and judgment criteria and controls were few in most studies. This research came to reveal the role of the criterion of meaning and validity of the construct in evaluative judgement. The research aims to define the term unacceptability of meaning, and to clarify the terms synonymous with it in the linguistic lesson, and presenting aspects of linguistic usage in which unacceptability of meaning and defect in structure were criteria for issuing an evaluative judgment. The importance of research lies in its focus on the criterion of unacceptability of meaning and explaining its impact in interpreting linguistic usages among scholars. The research followed the descriptive analytical approach by investigating the areas of unacceptability of structure and meaning associated with evaluative judgments, classifying and analyzing them to show the manifestations of defects that scholars relied on to explain the changes occurring in the morphological structure. The research clarified the terms unacceptability in structure and their synonyms and revealed the manifestations of unacceptability in meaning and structure that scholars relied upon in judging linguistic usages.

Keywords: Unacceptability, structure and meaning, evaluative judgment, vocalization, linguistic structures.

أثر فساد المبني والمعنى في الحكم التقويمي في باب الإعلال

الباحث عبدالله علي يحيى النقبى

أ.د. سيف الدين الفقراء

طالب مرحلة الماجستير في جامعة

جامعة الشارقة/ كلية الآداب والعلوم

الشارقة/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الإنسانية والاجتماعية - قسم اللغة العربية

والاجتماعية - قسم اللغة العربية

salfuqara@sharjah.ac.aeU20105281@sharjah.ac.ae

(مُلَخَّصُ البَحْثِ)

درس العلماء الاستعمالات اللغوية بالتقويم والنقد وغدا ذلك ملمحاً في الفكر النحوي، ولكن معايير الأحكام وضوابطها كانت هامشية في جل الدراسات التي بحثت في الموضوع، فجاء هذا البحث ليسلط الضوء على معيار المعنى وصحة المبني ودورهما في الحكم التقويمي عن طريق تحليل مسائل من باب الإعلال التي أشار فيها العلماء إلى اختلال البنية المؤدي إلى غموض في المعنى.

يهدف البحث إلى التعريف بمصطلح فساد المعنى، وبيان المصطلحات المرادفة له في الدرس النحوي، وعرض نماذج من الاستعمالات اللغوية التي كان فيها فساد المعنى والخلل في البنية معيارين في إصدار حكم تقويمي بحق البنى اللغوية، للكشف عن أحد الضوابط التي استند إليها العلماء في أحكامهم التقويمية.

تتبع أهمية البحث من تركيزه على معيار فساد المعنى وبيان أثره في توجيه الاستعمالات اللغوية عند العلماء، وهذا موضوع فيه إشارات مقتضبة في الدرس اللغوي، ولم يُفرد له دراسة خاصة به تربط الحكم بالمعيار في باب صرفي. ويؤسس هذا البحث منهجاً لعرض أحكام تقويمية أخرى عبر مقاربات تتصل بالمبنى والمعنى.

اتخذ البحث من المنهج الوصفي التحليلي أداة في الدراسة عن طريق استقصاء مواضع فساد المبني والمعنى المقترنة بأحكام تقويمية، وتصنيفها وتحليلها لبيان مظاهر الخلل التي استند إليها العلماء في تعليل التغيرات الطارئة على البنية اللغوية.

يبين البحث مصطلحات الفساد في البنية ومرادفاتها، وكشف مظاهر الفساد في المعنى والمبنى التي استند إليها العلماء في الحكم على الاستعمالات اللغوية التي حصل فيها إعلال، وربط تعليل العلماء بالحكم التقويمي الذي أصدره بعضهم بحق البنى اللغوية. الكلمات المفتاحية: فساد، المبني المعنى، الحكم التقويمي، الإعلال، البنى اللغوية.

مقدمة

كثيراً ما تطالعنا الأحكام التقييمية في الدرس اللغوي بحق الاستعمالات اللغوية، وقد سارت هذه الأحكام في اتجاهاتٍ ثلاثة: الأحكام المقبولة وتتمثل في الحسن والأحسن، والجيد والاجود، والبيّن والأبين، والفصيح والأفصح، والأولى، وغيرها من أحكام القبول، والنوع الثاني أحكام مرفوضة، مثل الغلط، واللحن، والخطأ، والفاقد، والباطل، والبعيد، وغيرها، وثمة نوع ثالث نقديّ مثل: ضعيف، ومقبول، ورديء وقبيح، وهو ينبئ عن مستوى أدنى من الجيد والحسن، ولكنّه لم يرفض رفضاً قاطعاً على وفق معايير العلماء.

وفي إصدار الأحكام نجد معايير وضوابط استند إليها العلماء عند إصدار الأحكام، منها الكثرة والشيوع، والقياس وموافقة القاعدة، والمعنى واستقامته، وأمن اللبس، والأصل والفرع، وغيرها، ولكنّ هذه المعايير كانت باهتة في كثير من الدراسات الحديثة التي تناولت أحكام التقويم، فكان التركيز على الحكم ومظاهره وأمثله ومصطلحاته، ونادراً ما تجد تركيزاً على المعيار، ومن هنا جاءت فكرة البحث للربط بين مظاهر الحكم ومعايير إصداره، ولما كان المقام مقام اختصار وتركيز جاء البحث محصوراً بمعيار واحد وفي باب صرفي واحد وهو الإعلال.

وموضوع الأحكام التقييمية حظي بدراسات ليست قليلة، ومنها على سبيل المثال: دراسة زهير سلطان (المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة)، و(منهج سيبويه في التقويم النحوي) لمحمد كاظم البكاء ١٩٨٩، وكتاب (الأحكام التقييمية في النحو العربي) لنزار حمداوي، ٢٠١١م، ودراسة (الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي) لصباح السامرائي، ٢٠١٢م. ودراسة محمود الريامي (المصطلحات التقييمية في النظرية النحوية) ٢٠١٧، وكتاب (حركة التصحيح اللغوي) لمحمد رضا حمادي، وكتاب لمحمود سليمان ياقوت (التركيب غير الصحيحة نحويّاً في الكتاب لسيبويه). وتوجد رسالة ماجستير في (طعن النحاة واللغويين في لغات العرب)، لقاسم خليل حسن القواسمة، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧. ورسالة دكتوراه بعنوان (ظاهرة القبح في كتاب سيبويه)، لأحمد البحيح بجامعة عدن، ٢٠١١م. صدرت في كتاب منشور حديثاً، ورسالة ماجستير لسلامة السراحين (أحكام التقويم اللغوي في القراءات القرآنية) ٢٠١٧، ورسالة بعنوان (حكم الضعيف عند سيبويه) لربيعه الحميدات، جامعة مؤتة، لعام ٢٠١٩. وغيرها من الدراسات التي أشرنا إليها في متن البحث.

يهدف البحث إلى التعريف بالمصطلحات التي عبّر بها العلماء عن فساد المعنى، وبيان المرادفات الدالة عليها في الدرس اللغوي، وتحليل نماذج من الاستعمالات اللغوية التي كان فيها فساد المعنى والخلل في البنية معيارين في إصدار حكم تقويمي بحق البنى اللغوية التي يوجد فيها إعلال، للوصول إلى الضوابط الأساسية التي استند إليها العلماء في إصدار أحكامهم التقويمية.

وتتبع أهمية البحث من تركيزه على معيار فساد المعنى، وبيان أثره ودوره في توجيه الاستعمالات اللغوية عند العلماء في باب الإعلال، وهذا موضوع لم يفرد له دراسة خاصة به تربط بين الحكم التقويمي والمعيار الذي استند إليها العلماء عند إصداره.

اتّخذ البحث من المنهج الوصفي التحليلي أداة في الدراسة من خلال استقصاء مواضع فساد المبنى والمعنى المقترنة بأحكام تقويمية، وتصنيفها وتحليلها لبيان مظاهر الخلل التي استند إليها العلماء في تعليل التغيرات الطارئة على البنية اللغوية، واكتفى البحث بنماذج دالة بما يسمح به المقام.

بيّن البحث مصطلحات الفساد في البنية وما استعمله العلماء من مرادفات، وكشف مظاهر الفساد في المعنى والمبنى التي استند إليه العلماء في الحكم على الاستعمالات اللغوية التي حصل فيها إعلال، وربط البحث بين تعليل العلماء وبين الحكم التقويمي الذي أصدره بعض العلماء بحق البنى اللغوية التي حصل فيها إعلال صوتي.

المبحث الأول - المصطلح والمفهوم والمرادفات:

الْفَسَادُ فِي اللَّغَةِ: نَقِيضُ الصَّلَاحِ، وَخُرُوجُ الشَّيْءِ عَنِ الْإِعْتِدَالِ (الأزهري، ٢٠٠١، ج ١٢، ص ٢٥٧)، وجاء عند ابن فارس: الْفَاءُ وَالسَّيْنُ وَالذَّالُّ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، فَسَدَ الشَّيْءُ يُفْسَدُ فَسَادًا وَفُسُودًا، وَهُوَ فَاسِدٌ وَفَسِيدٌ (ابن فارس، ١٩٧٩، ج ٤، ص ٣٠٥). وجاء عنهم: يُفْسَدُ وَيَفْسَدُ، نقول فسد الشيء: أي بطل واضمحل بمعنى تغير (الزبيدي، ٢٠٠١، ج ٨، ص ٤٩٦)، ونخلص من هذا أنّ الفساد هو الإخلال ونقيض الإصلاح والخراب، وهو معنى يتوافق مع دلالة المصطلح التي ندرسها في هذا البحث.

أمّا في الاصطلاح؛ فهو كما يقوله الجرجاني: "الصحيح بأصله لا بوصفه وهو ما كان مشروعاً في نفسه، فاسد المعنى من وجه الملازمة" (الجرجاني، ١٩٨٣، ص ١٦٤)، وقد عرّفه أبو هلال العسكري بأنّه: "التغيير عن المقدار الذي تدعو إليه الحكمة" (العسكري، ١٩٩٨، ص ٢١٤)، ونجد الزمخشري قام بتفسير الفساد أيضاً من منظور آخر، وذلك بقوله: "والفساد: خروج الشيء عن حال استقامته وكونه منتفعاً به، ونقيضه الصلاح، وهو الحصول على الحالة المستقيمة النافعة" (الزمخشري، ١٩٨٧، ج ١، ص ٦٢). وذكر الإمام الجوزي معنى الفاسد بأنّه: "تغيّر عما كان عليه من الصّلاح. وقد يُقال في الشّيء مع قيام

ذاته. ويُقال فيه مَعَ انتقاضها. وَيُقَال فِيهِ إِذَا بَطَلَ وَزَالَ". (ابن الجوزي، ١٩٨٤، ج ١، ص ٤٦٩) ويمكن القول: إنّ فساد المعنى في الاصطلاح النحويّ هو اللبس أو الغموض أو عدم الوضوح في المعنى، أو بروز معنى مخالف للمقصود من التركيب، ويكون ناجماً عن إخلال في التراكيب أو البنية بسبب مخالفة القياس بوجه أو أكثر. فالأصل في أيّ تركيب هو صحة المعنى الذي عبّر عنه العلماء بقولهم: معنى يحسن السكوت عليه عندما نصّوا على أن: "الكلام المصطلح عليه عند النحاة: عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها" (ابن عقيل، ١٩٨٠، ج ١، ص ١٤).

مرادفات الفساد في الدّرس اللغويّ:

توجد بعض المصطلحات تمتّ بصلة إلى كلمة الفساد وتتفق معها في المفهوم والتّطبيق، ونذكر بعضاً منها على وجه الاختصار:

١- الباطل: يعدّ من المفاهيم المرادفة لمصطلح الفساد، ويُنسب إلى الأحكام النّحوية المردودة أيضاً، وتعريفه في اللّغة: "نقيض الحقّ" (ابن منظور، ١٩٩٤، ج ١١، ص ٥٦). ولفظ: "الباطل"، يستعمل لكلّ ما يُردّ، ولكلّ ما لا يُقبل بسبب فساده وسقوطه من أصله. وهو من المصطلحات التي كثرت عند الفقهاء والفلاسفة والنّقّاد وأهل المنطق فضلاً عن النحويين، ولذلك فإنّ مفاهيمه من النّاحية الاصطلاحية تعدّدت، وسنذكر مفهوماً واحداً منهما، فقد قال الجرجاني: "الباطل: الذي لا يكون صحيحاً بأصله، ما لا يعتدّ به ولا يفيد شيئاً". (الجرجاني، ١٩٨٣، ص ٤٢)، واستعمل عند النحويين للدّلالة على أنّه من الأحكام النّحوية المردودة في الأصل. (العكبري، ١٩٩٥، ج ٢، ص ٢٧).

٢- الإجحاف: وهو من المصطلحات التي تعبّر عن الإخلال وتتّصل به بسبب، وتستعمل للدّلالة على تغيير في اللفظ أو في التّركيب تغييراً يفضي إلى إفساده في الدلالة على المعنى المقصود، ومعنى الإجحاف: الحذف المفضي إلى إفساد اللفظ وتغييره تغييراً مُلبساً على المتلقي، ويقول الجوهري في (الصّاح): أَجْحَفَ بِهِ، أي ذهب به. وَأَجْحَفَ بِهِ أيضاً، أي قاربه ودنا منه. وجاحفه، أي زاحمه وداناه. ويقال: مر الشئ مُضِراً ومُجْحِفاً، أي مقارباً. (الجوهري، ١٩٨٧، ج ٤، ص ١٣٣٤) ويعرّفه ابن منظور بقوله: "وَأَجْحَفَ بِالْأَمْرِ: قَارَبَ الْإِخْلَالَ بِهِ. وَسَنَةُ مُجْحِفَةٌ: مُضِرَّةٌ بِالْمَالِ. وَأَجْحَفَ بِهِمُ الدَّهْرُ: اسْتَأْصَلَهُمْ. وَالسَّنَةُ الْمُجْحِفَةُ: الَّتِي تُجْحِفُ بِالْقَوْمِ قَتْلًا وَافْسَادًا لِلْأَمْوَالِ". (ابن منظور، ١٩٩٤، ج ٩، ص ٢٢).

ومن النحويين الذين استعملوا هذا المصطلح "الرماني" في كتابه: "شرح كتاب سيبويه" يقول فيه: ويلزم من حذف حرفين من (سميدع) مثل ذلك من (مهاجر)، لأنه حذف حرفين أصليين ما هو على خمسة أحرف، وذلك لا يجوز؛ لأنه إجحاف بالاسم؛ إذ حذف حرف هو أقل ما يخفف به الاسم فلا يجحف، فإذا زاد على ذلك أجحف. (الرماني، ١٩٩٨، ص ٣٠٥)

وعلى الرغم من التعاقب في الاستعمال بين الإجحاف والإخلال، إلا أن الإجحاف يستعمل للدلالة على حذف في بنية اللفظ أو في أحد عناصر الجملة حذفاً يضرّ بالبنية، أي أنه مفهوم يعبر به عن مسائل بنيوية وتركيبية، ولا يعبرون به عن الإخلال في المعنى، فالمسائل التي وردت في بحث: (ظاهرة الإجحاف في الدرس الصرفي والتحويلي) لمحمد ذنون وأحمد صالح تتصل بالحذف البنيوي، ولم يدرسوا فيها المعنى. أما الإخلال فدلالته أوسع من الإجحاف؛ لأنه يشمل اللفظ والمعنى، وقد توسّع بعض الباحثين في إبراز الفرق بين الاصطلاحين، وبيان مواطن اتفاقهما في استعمال من النحويين. (الفقراء، ٢٠٢٣، ص ٢٣).

٣- الخطأ: يعدّ "الخطأ" من المصطلحات التي عبرت عن الفساد، وينسب إلى الأحكام المردودة الممتنعة، وهو مأخوذ من السعي نحو الشيء وإرادته ولكن لا يوفق له. أما عن تعريفه من الناحية اللغوية، فقد قيل إنّه: نقيض الصواب، ويقال: فلانٌ أخطأ: أي: حاد عن الصواب، وقيل: الخطأ: ما لم يُتعمّد من الفعل، (مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٠١). وأما عن تفسيره من جهة الاصطلاح فيعني: "ثبوت الصورة المضادة للحقّ بحيث لا يزول بسرعة، وقيل: العدول عن الجهة." (الكفوي، ١٩٩٩، ص ٤٢٤).

وقد يستند العلماء على السماع والقياس على النظائر في إصدار الحكم بالخطأ على الاستعمال، كما في قول الثمانيني: "وتقول في عجوز: جائز، فتقلب من الواو همزة تشبيهاً لها بألف رساله، وتقول في كبيرة: كباير، فتقلب من الياء همزة؛ لأنّ الياء والواو لما كانتا زائدتين ساكنتين وما قبلهما منهما شُبّهَا بألف رسالة همزتا، ولم يجر أن يُحرّكا، ومن لم يهزها فقد أخطأ." (الثمانيني، ١٩٩٩، ص ٥٠٠).

٤- مصطلح الإخلال وقد بيّنه جماعة من أهل العلم في ارتباطه بكلمة الفساد ومن ذلك: الجوهري في قوله: "والخلل: فساد في الأمر." (الجوهري، ١٩٨٧، ج ٤، ص ٦٨٦)، وكذلك قال ابن بطال الركي في كتابه: (النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المذهب)، عندما قال: الإخلال: الإفساد (الركي، ١٩٨٨، ج ١، ص ١٣٠).

ومصطلح الإخلال قريب الدلالة كثيراً من مصطلحي الفساد والإفساد، ومما يدلّ على ذلك كثرة نصوص العلماء التي تشير إلى ارتباط هذين اللفظين ببعضهما، ففي الاصطلاح يستعمل لفظ الإخلال للتعبير عن تغيير في البنية أو في التركيب تغييراً يؤدي إلى إفساده في

الدلالة المقصودة، وهذا التغيير قد يكون بالحذف أو بالإبدال أو الإدغام أو التقديم والتأخير أو الفصل بين المتلازمات، ومنه ما نصّ عليه سيبويه: "ولو حذفوا من سُميّد حرفين لحذفوا من مُهاجر حرفين، فقالوا: يا مُها، وهذا لا يكون؛ لأنّه إخلال مُفترط بما هو من نفس الحرف". (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٢، ص ٢٦١).

وفي الدّراسات الحديثة نجد الربط بين الإخلال والإفساد بارزاً في تعاقبهما على دلالة واحدة كما برز على سبيل المثال عند لطفي عمر علي في دراسته عن: أنماط الوقف القبيح وأثره على فساد المعنى في القرآن الكريم: دراسة نحوية دلالية. (لطفي، ٢٠١٦، ص ٤٤٢-٤٨١)، ولبعض النقاد والبلاغيين نظرة لمصطلح الإخلال على أنّه من العيوب المتّصلة بأتلاف اللفظ والمعنى، ومن ذلك ما قاله قدامة ابن جعفر (ت ٣٣٧ هـ) في كتابه (نقد الشعر): الإخلال: وهو أن يترك من اللفظ ما به يتم المعنى. (قدامة، ١٩٠١، ص ٨٥) وقد أصبح هذا المفهوم من أصول علم البلاغة ونقد الشعر، وقد فسّر القزويني (ت ٧٣٩) مفهوم الإخلال بطريقة أخرى في كتابه (الإيضاح في علوم البلاغة): وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى (القزويني، ١٩٩٦، ص ١٧٤).

٥- الضعف: يعدّ مفهوم الضعف من المفاهيم التي تعطي المعنى نفسه للوهن والفساد، ومفهومه كما قال حامد عوني، في كتابه: (المنهاج الواضح للبلاغة): "هو أن يكون الكلام في تركيبه مخالفاً للمشهور من قوانين النحو التي اعتمدها جمهور النحويين كالإضمار قبل ذكر المرجع لفظاً، ومعنى، وحكماً". (عوني، ٢٠٢١، ج ٣، ص ٣٤)، وقد عبّر النحويون في كتبهم عن الضّعيف بهذا المصطلح مقروناً بمصاحبات لغويّة مثل (قليلاً ضعيفاً) و(ضعيف خبيث) وغيرها (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٢، ص ٣١٨)، وعبروا به للإشارة إلى كلّ ما انحطت رتبته عن الفصيح من اللغات أو الاستعمالات اللغويّة، يقول سيبويه: "وكَلِّمًا طال الكلامُ ضَعُفُ التأخيرِ إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيداً أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ، كما يَضَعُفُ زيداً قائماً ضربتُ". (سيبويه، ١٩٨٨، ج ١، ص ١٢٠).

وبرز هذا الحكم على استعمالات نحويّة تركيبية، كما في قول سيبويه: "لو قال: أشهد أنت ذاهبٌ ولم يذكر اللام إلّا ابتداءً، وهو قبيح ضعيف إلّا باللام. ومثل ذلك في الضعف: علمت إنَّ زيداً ذاهبٌ، كما أنّه ضعيف: قد علمت عمروٌ خيرٌ منك". (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٣، ص ١٥١). وبرز في استعمالات صرفيّة تتعلق بالبنية والإعلال في اللفظ، نحو قول سيبويه: "وأما جَبَى يَجْبَى وقلَى يَقلَى فغير معروفين إلّا من وجبهِ ضعيف، فلذلك أُمسك عن الاحتجاج لهما". (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٤، ص ١٠٦).

٦- الغلط: جاء في تعريفه: "أن تعيا بالشئ فلا تعرف وجه الصواب فيه". (ابن منظور، ١٩٩٤، ج ٧، ص ٣٦٣). أما من الناحية الاصطلاحية، فقد ورد بمعنى: "وضع الشئ في غير موضعه، وقال بعضهم: الغلط أن يسهي عن ترتيب الشئ وإحكامه". (العسكري، ١٩٩٨، ص ٥٥). وبالنظر إلى مصطلح: "الغلط" من منظور نحوي فإنه ينقسم على شقين هما: (الخطأ والتوهم)، وكثيراً ما دلت تعبيراتهم لمصطلح: "الخطأ" على "التوهم"، وهي: "علة نحوية يراد منها: دفع التوهم أو الخطأ"، فيقول ابن فارس: "أن يتوهم أحدهم شيئاً ثم يجعل ذلك كالحق". (ابن فارس، ١٩٩٨، ص ١٧٢).

ومن النحويين من استخدم هذا المصطلح للإشارة إلى ما يغلط فيه عوام الناس في أحاديثهم، فنجد سيبويه يقول: "وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادعه من دعوت، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم، توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رد يا فتى. وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط". (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٤، ص ١٦٠). وثمة استعمالات نصّ فيها النحويون على الغلط مصطلحاً تقويمياً. (الفقراء، ٢٠١٥، ص ٣٢-٣٨).

٧- الغموض والإبهام: وهذان المصطلحان تابعان لكلمة الإخلال ومعبّران عنها في العربية، فالغموض والغامض يدلان على: الشئ غير الواضح، (الرازي، ٢٠٠٠، ص ٢٣٠)، والإبهام والمُبهم، أي: غير المعلوم، وقد تأتي بمعان أخرى، لكن ما يهمنا هو أن الإبهام المقصود في هذا المقام، إنما هو إبهام الدلالة وليس المبهمة النحوية، وقد فسّر بعض الباحثين المعاصرين الإبهام بأنه: عدم وضوح الدلالة (الأشولي، ٢٠١٠، ص ٧). وأما علاقة الإبهام بالنحو فإنه يعتمد على أسس معينة كالشيوخ وعدم التعيين والوقوع على كل شيء.

اقترن الغموض والإبهام بالمعاني والدلالات الخاصة بالتركيب، فالعربية لغة بيان وإفصاح، والإبهام فيها محذور، فإذا توافر في تركيب فهذا يعني أنه مدعاة لفساد المعنى، وهذه مسألة أشار إليها عباس حسن، وقدم عليها أمثلة من الاستعمالات اللغوية. (عبّاس، د ت، ج ١، ص ٣٤١).

٨- مصطلح الإفساد وهي كلمة تتدرج تحت مسمى الفساد، وعرفها الكفوي في كتابه الكليات فقال: "الإفساد هو جعل الشئ فاسداً خارجاً عما ينبغي أن يكون عليه، وعن كونه منتفعاً به، وهو في الحقيقة: إخراج الشئ عن حالة محمودة لا لغرض صحيح". (الكفوي، ١٩٩٩، ص ١٥٤). وقد استخدم هذا المصطلح للدلالة على فساد اللفظ والمعنى في كتاب (إيضاح شواهد الإيضاح) للفارسي (الفارسي، ١٩٨٨، ج ١، ص ٢٥٩)، وهذا

المصطلح تعددت مظاهر استعماله عند النحويين كأبي جعفر النحاس (النحاس، ٢٠٠٤، ص ٢٥١)، والرماني (الرماني، ١٩٩٨، ص ٨٩٢)، والسيرافي (السيرافي، ٢٠٠٨، ج ٢، ص ٤٥٨) .

٩- اللبس: اللبس لا ينفك عن كلمة الإبهام وهما يشتركان في جملة واحدة تعبر عنهما وهي: (عدم وضوح الدلالة والاشتباه والاشكال)، وإذا رجعنا إلى هذه الكلمة وتفسيرها سنلاحظ ذلك من خلال تعريفات اللغويين والنحويين لها، فقد فسر ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، كلمة اللبس بقوله: "اللام والباء والسين، أصل صحيح واحد، يدل على مخالطة ومداخلة" (ابن فارس، ١٩٧٩، ج ٥، ص ٢٣٠). ويشير البغدادي، إلى أن أمن اللبس يتعلق بأمر التخلص من إشكالية اختلاط المعاني، وذلك عندما تحدث عن تغيير الحركة وتغيير الإعراب إذا أمن اللبس، فما دام اللبس مأموناً فلا بأس من تساهل في العلامات؛ لأنّ المعنى مرتبط بالتراكيب، والتراكيب إن كانت واضحة الدلالة على المعاني فلا بأس من تغيير وتحول هذه العلامات الإعرابية. (البغدادي، ١٩٩٧، ج ٤، ص ٤٢٦) .

وتنوع التعبير عن مفهوم اللبس عند النحويين، فالمتقدمون منهم كسيبويه وابن جني فسروا اللبس بمعناه اللغوي، أي: الاختلاط والاشتباه والإشكال الناتج عن التعميم في مقام التخصيص، والإبهام في مقام الإيضاح (سيبويه، ١٩٨٨، ج ١، ص ٤٨)، و(ابن جني، ١٩٨٦، ج ٣، ص ٢٨٣). أمّا بالنسبة للمعاصرين فنذكر منهم على سبيل المثال، تمام حسان في كتابه: (خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم)، فقد فسر اللبس بأنه: "تعدد احتمالات الدلالة على المعنى دون مرجح"، (حسان، ٢٠٠٦، ص ٥٧). وهذا المفهوم يدلّ على أنه أقرب للإبهام منه إلى اللبس، ويتعلّق بالمعنى ومنها ما يتعلق بالإضافة وغيرها من أبواب النحو، فإنّ هذه القضايا النحوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية أمن اللبس، وتتعلّق بعلاقات قويّة بين عناصره المختلفة المتنوعة. (بشر، ١٩٩٨، ص ٢٦٨).

حظي أمن اللبس بدراسات كثيرة تغني عن التفصيل فيه، منها ما ذكره العلماء القدماء من فصول حول اللبس المحذور، ومنها في العصر الحديث: (أمن اللبس في النحو العربي)، بكر خورشيد، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، و(الفرار اللغوي في كتاب سيبويه - دراسة في استقراره واصطلاحه وعمله)، صالح كاظم عجيل، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، ع ١٦، لسنة ٢٠١٤، و(ظاهرة أمن اللبس في العربية)، بن أحمد عبدالغني، مجلة التواصل، مج ٢٤، ع ٤٤، ٢٠٢٠. ولعبد الفتاح الحموز دراسات عن اللبس وأمنه في العربية، وفي باب النسب، وفي التصغير.

١٠- اللحن: هذا المصطلح توسّع العلماء في التفصيل فيه، إذ إنّ النّحاة وغيرهم استخدموه للإشارة إلى التغيير المفسد للمعنى، فاللّحن لغةً: "تركّ الصواب في القراءة والتّشديد ... وألحن في كلامه أي: أخطأ". (ابن منظور، ١٩٩٤، ج ١٣، ص ٣٧٩). وفي الاصطلاح: "الخطأ النّحوي الذي يقع فيه الإنسان أثناء الكلام أو القراءة، ويكون ذلك في الإعراب أو في ترتيب كلمات الجملة ترتيباً يخالف قواعد اللّغة وقد يكون اللّحن أيضاً في نطق الألفاظ". (وهبة، ١٩٨٤، ص ٣١٦). وقيل في تفسير "اللّحن" أنّ المراد منه: التغيير في النحو عند جمع من العلماء، من ذلك ما ورد عن أبي حيّان التوحّيدي (ت ٤٠٠ هـ)، عندما قال في كتابه: "المقابسات"،: "والخطأ في النحو: يسمى: لحنًا، والخطأ في المنطق يسمى: إحالة". (التوحّيدي، ١٩٩٢، ص ١٧٢).

أمّا عن استخدامه عند النحويين فله مظاهر كثيرة، منها على سبيل المثال ما ذكره المبرّد: "أما قراءة أهل المدينة {هؤلاء بناتي هن أظهر لكم} فهو لحن فاحش، وإنّما هي قراءة ابن مَرْوَان ولم يكن له علم بالعربية". (المبرّد، ١٩٩٤، ج ٤، ص ١٠٥). وقد ألف القدماء من العلماء في اللحن مثل الكسائي، والفراء، وابن السكيت، وابن قتيبة، وفي العصر الحديث توجد دراسات فيه لا يسمح المقام بالحديث عنها منها: دراسة عبد الفتاح سليم (اللحن في العربية)، ودراسة إشراقة نور الدين، (قضية اللحن في اللغة العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري)، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، ٢٠١٠.

١١- الممتنع، وتعريفه في اللغة: "أنّ تحوّل بين الرّجل وبين الشّيء الذي يُريدُه، وهو خلاف الإعطاء". (ابن منظور، ١٩٩٤، ج ٨، ص ٣٤٤) و الامتناع التّأبّي والرفض وعدم القبول، واستعمل في الدرس اللغوي للدلالة على عدم جواز حصول استعمال لغويّ لسبب يحول دونه، مثل امتناع إعلانين في اللفظ لاختلال البنية، يقول ابن مالك: "فأصل حوى: حو، فكلّ واحدة من الواوين يستحق الانقلاب، فلو قلبتا معاً فالتقى ألفان؛ فيجب حذف أحدهما لالتقاء الساكنين، ثم حذف الأخرى لملاقاة التنوين فيبقى اسم متمكن على حرف واحد وذلك ممتنع، وما أفضى إلى ممتنع ممتنع" (ابن مالك، ١٩٨٢، ج ٤، ص ٦٣٠).

ومن مظاهر الممتنع الذي يمتّ بصلة للمعنى ما ذكره الحملاوي في امتناع الإدغام في قوله: "فمن الممتنع ما إذا تحرك أول المثليين وسكن الثاني، نحو ظَلَلْتُ، أو عَكِسَ وكان الأول هاء سكت، نحو ﴿مَالِيَهَ هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهَ﴾ (الحاقة: ٢٧-٢٨)؛ لأنّ الوقف منوي، وقد أدغمها ورّش على ضعف، أو كان مدّة في الآخر، كيدعو واقد، ويُعطى ياسر، لفوات الغرض المقصود وهو المد". (الحملاوي، د ت، ص ١٤٠).

١٢- نقض الغرض: نلاحظ من هاتين الكلمتين أنَّهما جملة مركبة، ولذلك أردنا الفصل بينهما لبيان دلالة كلٍّ منهما أولاً، ثمَّ بيان المفهوم الذي توصل إليه الباحثون للكلمتين معاً، فالنقض: مصدر الفعل الثلاثي (نقض)، وتدور هذه الكلمة في أصلها اللغوي حول: الإبطال، والإفساد، والمخالفة، فيقال: نقض الشيء نقضاً: أفسده بعد إحكامه، ونقض في قوله: تكلم بما يخالف معناه، ونقيضك: الذي يخالفك. (ابن منظور، ١٩٩٤، ج٧، ص٢٤٢). أمَّا الغرض: فهو الهدف الذي يرمى إليه، وغرضه كذا، أي: بغيته وحاجته وقصده، يقال: فهمت غرضه، أي: قصده. (ابن منظور، ١٩٩٤، ج٧، ص١٩٦). والمصطلحات الدالة على الغرض تنوعت، كلٌّ بحسب المجال الذي تنتمي إليه هذه الكلمة، فقد يراد بها: القصد، والمعنى، والمراد، والغاية، والحاجة، والهدف، وغيرها من الكلمات، وهذه المصطلحات تعدّ مرادفة بعضها بعضاً، وما يدل على ذلك، استعمال علماء اللغة وغيرهم؛ فلا يكاد يذكر واحد منهم (الغرض) إلا وأتبعه ب(القصد) أو (المعنى)، فيفهم من هذا أنه لا إخلال بأداء الكلام وإفهامه.

وفي الاصطلاح بيّن بعض الباحثين أنه لا يوجد معنى اصطلاحيّ لـ (نقض الغرض) في كلام النحويين؛ لأنَّهم لم يصرحوا به مباشرة، وإنَّما كانوا يستخدمون هذه الجملة المركبة للتعليل بها عند مخالفة اللفظ، أو التركيب لظاهر المعنى أو الأصل النحوي، وبعد الاطلاع والبحث، تبين (نقض الغرض) في الاصطلاح يعني: "علة مانعة من كلِّ ما يخلّ بمقتضيات الصحة وقواعدها النحوية". (الضبع، ٢٠١٥، ج٥، ص٣٧١)، ونجد باحثاً آخر فسّر (نقض الغرض) بأنَّه: "علة مانعة من سريان حكم لفظي، أو تغيير معنى نحويّ أصلاً أو فرعاً" (الشنقيطي، ٢٠١٢، ص٧٩).

أمَّا النحويون الذين تحدثوا عن (نقض الغرض) وذكروا أنَّ هناك مسائل امتنع عنها الاستعمال اللغوي، لأنَّها تنقض الغرض منها، فيوجد منهم: ابن جني الذي أفرد له مبحثاً في (الخصائص)، ونستخلص منه بعض الأمثلة، منها: منع الإدغام في الملحق بالرباعي نحو (جلبب)، ومنع الإدغام المفضي إلى اللبس، ومنع تعريف الفعل، ومنع إلحاق (من) بأفعل التفضيل المعروف بـ (ال) وغيرها من المسائل.

١٣- الانتهاك: وهو من المصطلحات المهمّة التي تتعلّق بالإخلال أيضاً، بمعنى الانتقاص والتقليل، يقول ابن منظور: "النَّهْكَ: التَّنْقُصُ. وَنَهَكَتْهُ الْحُمَى نَهْكَاً وَنَهَاكَ وَنَهَاكَ وَنَهَكَتْ جَهْدَتَهُ وَأَضْنَتْهُ وَنَقَصَتْ لَحْمَهُ، فَهُوَ مَنُهَوِّكٌ، رُؤْيَى أَثَرِ الْهَزَالِ عَلَيْهِ مِنْهَا، وَهُوَ مِنَ التَّنْقُصِ أَيْضاً، وَفِيهِ لَعَةُ أُخْرَى: نَهَكَتْهُ الْحُمَى، بِالْكَسْرِ، تَنْهَكُهُ نَهْكَاً، وَقَدْ نُهِكَ أَي دَنِفَ وَضَنِيَ. (ابن منظور، ١٩٩٤، ج١، ص٤٩٩). وقد ورد هذا المصطلح عند ابن جني واستعمله للتعبير عن حذف حروف المعاني الذي لا يسوغه القياس؛ لما فيه من الانتهاك

والإجحاف (ابن جنّي، ١٩٨٦، ج ٢، ص ٢٨١). فالإجحاف والانتهاك متماثلان في الدلالة، وارتباطهما بفساد المعنى ناشئ من أنّ الانتهاك يفضي إلى الإخلال بالبنية الذي يؤدي إلى فساد الدلالة في أغلب الأحيان.

١٤- ومن أمثلة استعمال مصطلح الانتهاك ما ذكره العلماء في مسألة ترخيم الرباعي إذا كان قبل الحرف الأخير ساكناً وحذف حرفين من اللفظ في مثل (بُرتن)، إذ ذهب فريق منهم إلى القول " بأنّ الحرف الرابع إذا حُذِفَ وحده كان الباقي (ساكناً) وذلك حكم الحروف، ولا نظير له في الأسماء المُعَرَّبَة، وإنّما يَبْقَى مثل (مَن) و (كَم)، وذلك انتهاك للأصول". (العكبري، ١٩٨٦، ص ٤٥٩).

١٥- الوهن أو التوهين، جاء في كتاب (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز): **الْوَهْنُ وَالْوَهْنُ مُحَرَّكَةٌ: الضَّعْفُ فِي الْعَمَلِ، وَقِيلَ الضَّعْفُ مِنْ حَيْثُ الْخُلُقُ وَالْخُلُقُ، وَقَدْ وَهَنَ يَهْنُ، كَوَعَدَ يَعِدُ، وَوَهَنَ يَهْنُ كَوَرِثَ يَرِثُ، وَوَهَنَ يَوْهَنُ كَوَجَلَ يَوْجَلُ قَالَ تَعَالَى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ (مريم: ٤). وقوله تعالى: ﴿وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ﴾ (لقمان: ١٤) أي: ضَعْفًا عَلَى ضَعْفٍ، أَيْ كَلَّمَا عَظُمَ فِي بَطْنِهَا زَادَهَا ضَعْفًا (الفيروزآبادي، ١٩٩٢، ج ٥، ص ٢٨٧).**

وقد استعمل هذا المصطلح عند بعض علماء النحو مثل ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، إذ يقول في (الخصائص): "ومن ذلك قولهم: اطمأن. ذهب سيبويه فيه إلى أنّه مقلوب، وأنّ أصله من طأمن، وخالفه أبو عمر فرأى ضد ذلك. وحجة سيبويه فيه أن "طأمن" غير ذي زيادة، واطمأنّ ذو زيادة، والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضرب من الوهن لذلك؛ وذلك لأنّ مخالطتها شيء ليس من أصلها مزاحمة لها وتسوية في التزامه بينها وبينه". (ابن جنّي، ١٩٨٦، ج ٢، ص ٧٦).

وقد فرّق الراغب بين الوهن والضَّعْف ونصّ على: "أنّ الوهن إخلال يغيّر الإنسان، ويضادّه الشَّدَّة، والضَّعْف اختلال بنقصه ويضادّه القوَّة" (الراغب، ٢٠١١، ج ٣، ص ٣٩٧-٣٩٨)، واكتفى أبو هلال العسكري بالتنسيق بين الضَّعْف والوهن، بقوله: "الضَّعْف ضِدُّ الْقُوَّة، وَهُوَ مِنْ فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى، كَمَا أَنَّ الْقُوَّةَ مِنْ فَعَلَهُ، تَقُولُ خَلَقَهُ اللَّهُ ضَعِيفًا أَوْ خَلَقَهُ قَوِيًّا، وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨) والوهن هُوَ أَنْ يَفْعَلَ الْإِنْسَانُ فَعَلَ الضَّعِيفُ". (العسكري، ١٩٩٨، ص ١١٠).

والذي يعيننا هنا أنّ الوهن في النحو قد يعني ضعفاً في التراكيب، وهذا الضعف قد يؤدي إلى خلل في معنى التركيب، ولا بدّ أن يتمّ إصلاحه ليستقيم، فجاء الارتباط بين الوهن والإفساد بأنّ الوهن في التركيب يعني ضعفاً فيه، قد يكون سبباً في اللبس، أو غموض الدلالة على المقصود. ومن أمثلة استعمال الوهن للتعبير عن ضعف البنية ما ذكره الرضي

في قوله: "والهمزة في الأسماء العشرة عوض مما أصابها من الوهن إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخلقة، وقد حُذفت لاماتها نسياً، أو هي في حكم المحذوف، وهو وَهْنٌ على وَهْنٍ، لأنَّ المحذوف نسياً كالعدم". (الرضي، ١٩٧٥، ج ٢، ص ٢٥١).

المبحث الثاني: مظاهر الفساد في باب الإعلال:

فساد المعنى في العربية يرتبط ارتباطاً كبيراً بفساد المبنى، فالمبنى وعاء للمعنى، فإذا فسد المبنى للفظ فسد المعنى واختلت الدلالة، فالتلازم بين المبنى والمعنى ليس فيه مجال للاجتهاد، ولهذا نجد الدرس اللغوي حافلاً بالمسائل اللغوية التي تتصل بسلامة المبنى، وحرص العرب على بنية ألفاظها؛ لتكون معبرة تعبيراً غير ملبس عن المعاني، وكثيراً ما تطالعنا تصريحات واضحة في عناية العرب بألفاظها، وفي مبحث ابن جنّي في الباب الذي أفرده (في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) دليل على ذلك، يقول: "فأول ذلك عنايتها بألفاظها، فإنّها لما كانت عنوان معانيها وطريقاً إلى إظهار أغراضها ومراميها اصلحوها ورتبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع وأذهب بها في الدلالة على القصد". (ابن جنّي، ١٩٨٦، ج ١، ص ٢١٦-٢١٧).

وبرزت مسائل مراعاة المبنى حفاظاً على المعنى في تشكيل الكلمة فنولوجياً عن طريق مسائل متعددة في الجانب الصوتي، ومن هذه المسائل باب الإعلال، وباب الإبدال، وباب الإدغام، وباب التقاء الساكنين، والقلب المكاني وثمة مسائل صرفية فنولوجية نجد فيها مسائل من هذا الباب في الجمع والتّصغير والنّسب، ولكن سنقتصر هنا على مظاهر من الإعلال؛ التزاماً بعنوان البحث، ورغبة في الاختصار الذي يتطلبه المقام.

إنّ للإعلال ضابطاً في العربية يتجلّى في عدم الإفساد ببنية اللفظ، بل هو من أهمّ الضوابط لصحة بنية الكلمة واستقامتها، ومن أصل بنية الكلمة امتناع توالي إعلالين على اللفظ، والدليل على هذا ما ذكره الأنباري في (الإنصاف) يقول: "لما حذفوا الهمزة من (يؤوعد) لم يحذفوا الواو؛ لأنّه كان يؤدّي إلى الموالاة بين إعلالين، وهم لا يزالون بين إعلالين، ألا ترى أنّهم قالوا "هوى، وعوى" فأبدلوا من الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم يبدلوا من الواو ألفاً، وإن كانت قد تحرّكت وانفتحت ما قبلها، لأنّهم لو فعلوا ذلك فأعلّوا الواو كما أعلّوا الياء؛ لأدّى ذلك إلى أن يجمعوا بين إعلالين، والجمع بين إعلالين لا يجوز". (الأنباري، ٢٠٠٤، ج ٢، ص ٦٤٨).

ويوجد مثال آخر حكم عليه بالمنع أيضاً لدرء الإخلال بالبنية، وهي: اجتماع حرفين من حروف العلة، إمّا توالي الواو مع الواو، وإمّا توالي الياء مع الياء، وإمّا توالي الياء مع الواو، وكلا الحرفين مستحقّ؛ لأنّ يقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، يقول ابن مالك:

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالِ اسْتَحِقَّ صُحَّحَ أَوَّلُ وَعَكُسَ قَدْ يَحِقَّ

وعقّب المرادي على ذلك، بقوله: "إذا اجتمع في الكلمة حرفا علة: واوان أو ياءان أو ياء وواو، وكلّ منهما مستحقّ لأن يقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، فلا بدّ من تصحيح أحدهما لئلا يجتمع إعلالان، والآخر أحقّ بالإعلال، فاجتماع الواوين كالحوى مصدر حَوِيَ إذا اسودّ، ويدلّ على أنّ ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم في مثناه: حووان، وفي جمع أحوى: حُوّ، وفي مؤنثة: حواء، فأصل الحوى حوو، فكل واحدة من الواوين تستحقّ الانقلاب، فإن قلبناهما لالتقى ألفان فيجب حذف أحدهما لالتقاء الساكنين، ثم حذف الآخر لملاقاة التّنوين فيبقى اسم متمكن على حرف واحد، وذلك ممتنع، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع". (المرادي، ٢٠٠٨، ج ٣، ص ١٦٠٠).

وتجدر الإشارة إلى أنّ أيّ فساد في البنية يؤدي إلى اللبس والاشتباه في المعنى فإنّه محذورٌ في اللغة، فضابط الإعلال والتّصحيح يستند إلى شرط سلامة بنية اللفظ، وكانت العرب تصحّح عين الفعل وتعلّ اللّام إذا اجتمع عليه حرفا علة، فقد بيّن السّيرافي في (شرح كتاب سيبويه): أنّ الواو والياء لا تعلّان معاً إذا كانت عين الفعل واواً ولامه ياء، أو عينه ولامه يائين، مثل: جوى ونوى، وحيى يحيى، وما أشبه ذلك؛ لأنّ الإعلال تخفيف، ولو علّوا العين فسكنوها وقلبوها ألفاً كما فعلوا ذلك بواو (قال) وياء (باع) لاجتمعت ألفان، واحتاجوا إلى قلب الثانية همزة؛ فيختل البناء وتتغير دلالاته (السّيرافي، ٢٠٠٨، ج ٥، ص ٢٨٥)، والحذر من تعاقب الإعلالين هو الذي يمنع إبدال الواو ألفاً مع تحقّق شروط الإعلال في كلمة (يقوى) وأشباهها، ويتوجّب حينها تصحيح العين كي لا يتعاقب على اللفظ إعلالان. (ابن مالك، ٢٠٠٢، ص ١٨٨).

عبّر أبو الفداء عن هذه المسألة بمصطلح الإجحاف في كتابه: (الكناش في فنّي النحو والصرف): "إذا اجتمع في آخر الفعل حرفا علة نحو: حيي وعيي من مضاعف الياء لم يمكن إعلالهما معاً، لأنّه إجحاف، ولكن تعلّ اللّام لأنّها أولى بالإعلال، ولولا إعلال اللّام لوجب إعلال العين في حيي بقلب الياء الأولى ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكن لما علّت اللّام في المضارع، بقلبها ألفاً نحو يحيى وبحذفها في الجزم، نحو: لم يحي، كرهوا الجمع بين إعلالين فصحت العين لذلك ونزلت منزلة الحرف الصحيح، فلذلك لم تتغيّر الياء الأولى من (حيي وعيي) وأجريا مجرى (بقي وفني)". (أبو الفداء، ٢٠٠٠، ج ٢، ص ٣٠١).

ومما يعدّ إجحافاً وفساداً للمعنى في باب الإعلال، وحكمه المنع؛ إذا قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما والسبب يتجلى في الخوف من توالي إعلالين معاً، لأنّ ذلك يؤدّي إلى التّقاء الساكنين، وذلك نحو: (هَوَى) أصله: (هَوَى) كما علّق على ذلك ابن مالك في كتابه: (إيجاز التّعريف في علم التّصريف)، إذ نصّ على منع قلب الواو و الياء ألفاً

لتحركهما وانفتاح ما قبلهما خوفاً من توالي إعلالين؛ لأنه يؤدي إلى إجحاف وإلى التقاء الساكنين. (ابن مالك، ٢٠٠٢، ص ١٧٠).

وإذا منعت العرب إعلالين في لفظ واحد حرصاً على عدم الإخلال باللفظ، فقد منعوا توالي الإدغام والإعلال في مكان واحد للسبب نفسه، فقد منعوا حذف الواو من (وَدَّ يودّ)؛ لئلا يجتمع الإعلال مع الإدغام الذي هو نوع من الإعلال، وفي هذا يقول الاسترابادي: "ولأجل أنه تحذف الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة لم تُبْنَ نحو: ودّدت بفتح العين؛ لما يلزم في مضارعه -وهو يدّ- من إعلالين: حذف الواو، وإدغام الدال في الدال، وهو غير جائز؛ لأنه مخلّ بالكلمة، بل بُني: ودّدت -بكسر العين- لأنه لا يلزم ذلك." (الرضي، ١٩٧٥، ج ٢، ٧٣٤). فجاء التعبير بمصطلح الإخلال هنا، والإخلال باللفظ وبنيته سيقود بلا ريب إلى الإخلال بالمعنى والدلالة.

وثمة مسألة أخرى في باب الإعلال تظهر فيها مراعاة عدم الإفساد بالبنية، ويتجلى ذلك في تفسير إبدال الواو والياء همزة إذا وقعتا لامين من اللفظ نحو: شقاء وسقاء، والذي علق عليهما السخاوي في كتابه: (سفر السعادة وسفير الإفادة)، فقال: "وذلك أنّ الواو والياء لما كانا طرفين، وكان الأصل: (شقاو) و(سقاوي) تحرّكتا وكان ما قبلهما ألفاً زائدة تشبه الفتحة كانا بمنزلة ما كان ما قبله مفتوحاً، كأنهما قد تحرّكا وانفتح ما قبلهما فقلبا ألفاً، فاجتمع ألفان: الألف الزائدة المنقلبة، فلا يمكن الجمع بينهما ولا إسقاطهما؛ لأنه إخلالٌ ببناء الكلمة، ولا إسقاط واحد منهما؛ لأنّ إسقاط أحدهما يصير الكلمة مقصورة، وإنما الكلمة ممدودة." (السخاوي، ١٩٩٥، ج ١، ص ١٠٩-١١٠).

إنّ الربط بين الإخلال بالبنية والمعنى والحكم التقويمي كان ظاهراً في باب الإعلال، ففي مسألة بناء اسم الفاعل من الفعل الأجوف مثل: باع وخاف وقام فإنّ القياس أن ندخل ألف (فاعل) ثانياً، فتجتمع ألفان، وفي هذه الحالة إمّا أن نجمع بينهما، أو نسقطهما، أو نسقط أحدهما، أو نحرك أحدهما، ونصّ العلماء على أنّ "الجمع بين ألفين محال، لأنّ كلّ واحد منهما قد دخل لمعنى، وإسقاطه يخلّ بالمعنى الذي دخل من أجله، ولا يجوز إسقاط أحدهما لئلا يلتبس الاسم بالفعل.. ولا بدّ من تحريك أحدهما، ولا يجوز تحريك الأول، لأنه زائد لا حظّ له في الحركة، وإنما زيد ليفصل بين الاسم والفعل، فوجب أن تحرّك الألف الثانية التي انقلبت عن عين الكلمة" (الثمانيني، ١٩٩٩، ص ٤٤٥، و ٥٠٤). وبهذه الحال تقلب الألف الثانية همزة؛ فيصبح اللفظ على: قائم وقائل ونائم، ويتحقّق المعنى المراد. وما جاء على خلاف ذلك طلبوا له التعليل والتفسير بما يؤدي الغرض من وجوده على هذه الهيئة.

وفي الحقيقة أنَّ الألف في قال وباع وأمثالهما ليست داخلية لمعنى بل هي من أصل الكلمة حسب تعبير القدماء، أو هي صوت مدّ بسبب المزدوج الحركي حسب تعبير المحدثين، وفي كلتا الحالتين فإنَّ اجتماعها مع ألف اسم الفاعل لا يسمح به النظام الصوتي للعربية، ولهذا حصل التغيير في بنية اللفظ في هذه الحالات.

ومثل هذا الحكم نجده يتكرر في تعليل إبدال الواو والياء همزة بعد ألف زائدة نحو كساء وبناء وعلباء، فالأصل أن تبدل الواو أو الياء ألفاً، وهذا يؤدي أن تجتمع ألفان "فلا يخلو أن يجمع بينهما، أو تسقطهما، أو تسقط أحدهما، أو تحرك أحدهما. ولا يجوز الجمع بينهما، لأنَّ الجمع بين ألفين محال، ولا يجوز إسقاطهما، لأنَّه يختل معنى الكلمة، ولا يجوز إسقاط أحدهما، لأنَّه لا يخلو أن يسقط الأول أو الثاني، وأيّهما أسقطنا صارت الكلمة مقصورة ونحن نريد المدّ". (الشماني، ١٩٩٩، ص ٣٣١).

وتبدّى الحرص على عدم الإخلال باللفظ في تفسير إبدال الألف من الهمزة، ومن ذلك ما ذكره العكبري في قوله: "فإذا اجتمعت همزتان وسُكِّنت الثانيةُ وانفتحت الأولى؛ أُبدلت الثانية ألفاً نحو: آدم وآخر، وفي الفعل نحو: آمن وأزر؛ وإنَّما كان كذلك لأنَّ الهمزة إذا انفردت ثقل النطق بها، فإذا انضمَّ إليها أخرى تضاعف الثقل، وإذا تصاقبا وسُكِّنت الثانية ازدادت الكلفة بالنطق بهما، لا سيما إذا أراد النطق بواحدة بعد أخرى، ومن هنا وجب الإدغام في المثليين والإدغام هنا مستحيل، والحذف يخلُّ بالكلمة؛ فتعين المصير إلى إبدال الثانية ألفاً لانفتاح ما قبلها". (العكبري، ١٩٩٥، ج ٢، ص ٣٠٧).

ومما يشار إليه في مسائل الإعلال التي حُكم عليها بالضعف والوهن، مسألة إعلال الجمع للمفرد المعتل العين، ومن العلماء من سمى الإعلال إضعافاً كالشاطبي عندما تحدّث عن جمع المفرد المعتل المعين فنحو: صائم وصيام، فالأصل في الجمع: صوام وقوام ونوام، لكنَّهم أعلنوها بالقلب، كما أعلنوا مفرداً. فالعلة هنا مجموع (أمرين): أحدهما: كسر ما قبل الواو في الجمع، فإنَّ للكسرة تأثيراً في الإعلال، لكنَّ الواو إذا كانت متحركة لم تقوَ الكسرة (وحدها) عليها، فانضمَّ إليها الأمر الثاني وهو الإعلال في المفرد، إذ الإعلال إضعاف، فقاوم ضعف الإعلال في المفرد قوتها بالحركة، فقويت الكسرة معها على الإعلال، ولذلك لا يعمل فعّال، إذا كان مفرداً نحو خوآن، لقوّة الواو بالحركة". (الشاطبي، ٢٠٠٨، ج ٩، ص ١٢٦).

وقد أثار عن العرب أنَّهم اختاروا التصحيح على الإعلال في مواطن عديدة لمنع اللبس، يقول فاضل السامرائي في كتابه: (معاني النحو) بعد تعليقه على (شرح الرضي على الكافية) وما يتعلق بفعل التعجّب "أفعل به"، "وقد أهملت العرب الإعلال في مواطن عديدة منعاً للبس، من ذلك اسم التفضيل نحو (أسير) و(ألوم) و(أبين) والصّفة المشبّهة

نحو(أسود) و(أبيض)، واسم الآلة نحو(مخيط) و(مرود) بل إنَّ العرب تعلَّ أحد الفعلين، ولا تعلَّ الآخر، أمناً للّبس نحو: باض، وبيض، وساد وسود، وعار وعور".(السامرائي، ٢٠٠٠، ج٤، ص٢٨٥).

إنَّ اقتران الإخلال بالبنية بالأحكام التقويمية مسألة بيّنة في الدّرس اللغويّ، فجلَّ الأحكام التقويمية المقبولة أو المرفوضة أو النقدية كانت تستند إلى معايير لغويّة، وخير مثال على ذلك ما ذكره ابن جني في معائش ومصائب، يقول: "فأمّا قراءة من قرأ من أهل المدينة: (معائش) بالهمز، فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنّما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا، وقد قالت العرب: (مصائب) فهمزوا وهو غلط، كما قالوا: (حلّات السوق)، وكأنّهم توهموا أنّ مصيبة: فَعِيلَة، فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع سفينة: سفائن، وإنّما مصيبة: مفعلة من أصاب يُصيب".(ابن جني، ١٩٥٤، ص٣٠٧).

لم يتورّع العلماء عن إصدار حكمٍ تقويميّ قاسٍ بالرفض للفظ إذا كان فيه إخلالٌ بضوابط الإعلال وجهلٌ بأصول الكلمة، لأنّ اللفظ بني على تقديرٍ خاطئٍ للأصل، وهو تقدير لا ريب سينعكس على المعنى. ومثل هذه الأحكام التقويمية نجدها في مظاهر من الإعلال الذي قدح به العلماء، فقد روى النّحاس أنّ الفراء زعم أنّك إذا سميت رجلاً بديوان وأنت تريد به كلام الأعاجم لم تصرفه، "قال أبو جعفر: هذا غلطٌ، لأنّك إذا سميت رجلاً ديواناً على أنّه أعجميّ لم يجز إلا صرفه، لأنّ الألف واللام تدخلان فيه، فقد صار بمنزلة طاووس، وراقود، وما أشبههما؛ وإن جعلته عربياً صرفته أيضاً، لأنّه فعّالٌ، والدليل على هذا قولهم: دواوين. ودَيَوانٌ بالفتح خطأ، ولو كان بالفتح لم يجز قلب الواو ياءً، وإن قيل: الياء أصلٌ، فقل: هذا خطأ؛ ولو كان كذا، لقليل في الجمع: دياوين، فدَيَوانٌ لا يقال".(النّحاس، ٢٠٠٤، ص١٣٢).

إنَّ الحركات تدخل في بنية الكلمة من الجانب الفنولوجي، ولكنّ الظّاهرة الصّوتية عند العرب قد تمتد إلى النّحو، فمن المسائل التي برز فيها الحكم التقويمي المستند إلى معيار نحوي وذي تفسير صوتي ما ذكره ابن السّراج من قوله: "وقد حكوا: ادخل الدار للواحد على الاتباع، وهو رديءٌ لأنّه ملبسٌ".(ابن السّراج، ١٩٨٦، ج٢، ١٧٢)، وهذا دليل على علاقة الحكم النّحويّ التقويميّ بالبنية مفردة أو مركّبة.

إنَّ الإخلال بالبنية صوتياً وصرفياً قد يفرض إلى أصلٍ افتراضيّ خاطئ، ولهذا لم يتورّع العلماء عن الحكم عليه حكماً تقويمياً قطعياً، كما في قول أبي علي الفارسي: "وقد بلغنا أنّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يُحقّقون (نَبِيَّ) (وَبَرِيَّةً)، وذلك قليل رديء، فالبديل هاهنا بمنزلة الألف في (مَنْسَأة)، قال أبو علي: يريد، أنّه قليل رديء، لأنّه مخالف

لما عليه الاستعمال، لأن أصله غير الهمزة، فداءً هذا كداء (وَدَعَ) في ماضي (يَدَعُ).
(الفارسي، ١٩٩٠، ج ٤، ص ٥٦).

لمس العلماء دور التخلص من توالي الأمثال في تحقيق المعنى ودفع اللبس زيادة على كونه صحيحاً للبنية؛ ولهذا جاءت علة المغايرة في العربية لتحقيق الانسجام في بنية الألفاظ زيادة على مراعاة المعنى، وهذه مسألة نجد لها مثلاً عند الخليل عندما قال: "التلبيّة: الإجابة، تقول: لَبَّيْكَ، معناه: قرباً منك وطاعة، لأنّ الألباب القرب، أدخلوا الياء كيلا يتغيّر المعنى، لأنّه لو قال: لببتك صار من اللَّبَب، واشتبه". (الخليل، ١٩٨٥، ج ٨، ص ٣٤١).

إنّ الإبدال المخلّ بالمبنى والمعنى كان سبباً بالحكم التقويمي على الاستعمالات الخارجة عن القياس، فقد نص العلماء على رداء بعض التغيرات الصوتية في بنية الكلمة: "وفي خبء: خَبُو، وهذا كما قالوا في الهمز الساكن المتحرك ما قبله نحو رَفَأَتْ وَنَشَأَتْ: رَفُوتُ وَنَشُوتُ، وفي خبأت وقرأت: خبيت وقريب، وهذا عند سيبيويه ردئ كله". (الرضي، ١٩٧٥، ج ٣، ص ٤١).

وقريب من هذا ما نصّ عليه المبرد وهو يصدر حكم القبيح على تبدلات صوتية تخالف القياس والسماع وتخلّ بالبنية في قوله باب (ييجل): "وَلَكِنْ لَمَّا كَسَرُوا الْيَاءَ فِي يِيجَلْ عِلْمًا أَنَّ ذَلِكَ لَتَنْقَلِبَ الْوَاوُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكْسَرُوا الْيَاءَ، وَهَذَا قَبِيحٌ لِإِدْخَالِهِمُ الْكُسْرَ فِي الْيَاءِ، وَقَالَ قَوْمٌ وَهُمْ أَهْلُ الْحِجَازِ نَبَذُوهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا؛ فَتَقُولُ يَاجِلْ وَيَاحِلْ وَهُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ مُوتَعِدٌ وَمُوتَرِنٌ وَيَتَأَعِدُ وَيَتَأَرِنُ، وَهَذَا قَبِيحٌ لِأَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوُ إِنَّمَا تَبْدَلَانِ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا وَكُلٌّ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا فِي مَوْضِعِ حَرَكَةٍ". (المبرد، ١٩٩٤، ج ١، ص ٩٠).

فاقتران الحكم التقويمي بصحة المعنى والمبنى أو فسادهما مسألة ظاهرة في الفكر اللغوي، ونجد تنوعاً في الأحكام المتناقضة المستندة في إطلاقها على الصحة اللغوية، فيصفون استعمالاً بأنه أجود أو أحسن مقابل أقبح، ونسوق مثلاً واحداً على ذلك رغبة في الاختصار، يقول المبرد في الأوجه المتاحة في تنية الاسم الممدود وجمعه: "اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَمْدُودٍ تَنْتَنِيهِ وَكَانَ مَنْصَرَفًا؛ فَإِنْ إقْرَارَ الْهَمْزَةُ فِيهِ أَجُودٌ، نَحْوُ: كَسَاءَانِ، وَرَدَاءَانِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَبْدَلَ الْوَاوُ مِنَ الْهَمْزَةِ فَتَقُولُ: كَسَاوَانِ، وَرَدَاوَانِ، وَلَيْسَ بِالْجَيِّدِ، فَإِنْ قُلْتَ: قَرَاوَانِ فَهُوَ أَقْبَحُ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ أَصْلٌ، وَلَيْسَتْ مَنْقَلَبَةٌ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ، وَهَذَا جَائِزٌ فَإِنْ كَانَ مُلْحَقًا كَانَ أَحْسَنَ، عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ أَجُودٌ، وَذَلِكَ: عِلَاوَانِ، وَحِرْبَاوَانِ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ مُلْحَقَةٌ، وَلَيْسَتْ بِأَصْلٍ". (المبرد، ١٩٩٤، ج ٣، ص ٨٧).

إنّ هذه الأمثلة التي اقترن فيها الحكم بضابط المعنى وصحته وسلامة المبنى وتأليفه يكشف بوضوح عن أثر المعنى في إصدار الحكم التقويمي في الاستعمالات اللغوية، ولا ننكر هنا أنّ ثمة استعمالات شاذة خالفت القواعد، ولكننا نجدها تسير في اتجاهين؛ الأول التفسير بما يحقّق المعنى من المخالفة، والثاني تأطيرها في دائرة الشذوذ، وهذا التصنيف حكم تقويمي بحد ذاته في ضوء المعيارية التي استند عليها العلماء.

الخاتمة:

- خلص البحث إلى جملة من النتائج التي يمكن إجمالها على النحو الآتي:
- بيّن البحث معنى فساد المعنى والمفهوم المتّصل به في جانب الأحكام التقويمية، وهو يعني اللبس أو الغموض أو عدم وضوح في المعنى وإبهامه، أو بروز معنى مخالف للمقصود من التركيب، ناجم عن إخلال في التراكيب أو البنية اللغوية.
 - عرض البحث مصطلحات تدور في فلك التعبير عن فساد المبنى والمعنى منها: الإفساد، والإخلال، والإجحاف، والانتهاك، ونقض الغرض، والغلط، والخطأ، والباطل، واللعن، واللبس، والغموض، والإبهام.
 - بيّن البحث مظاهر من أثر فساد المعنى في إصدار أحكام تقويمية على الاستعمالات اللغوية والمفاضلة بينها، مثل منع توالي إعلالين في البنية وما يفضي إليه من إخلال، وتعليل مظاهر من مخالفة القياس مراعاة للمعنى والدلالة، ومظاهر من التخلص من توالي الأمثال إصلاحاً للبنية والمعنى، ومنع الحذف درءاً للإجحاف، وغير ذلك من المسائل اللغوية في باب الإعلال التي حكم عليها العلماء بأحكام تقويمية تتصل بالمبنى والمعنى.
 - أظهر البحث معيار فساد المعنى ضابطاً من الضوابط التي كانت سبباً في إصدار حكم تقويمي على بنية لغوية مثل الغلط والخطأ واللعن والفحش، وغيرها من الأحكام.
 - أسس البحث لمنهج في الربط بين الحكم التقويمي ومعيار إطلاقه عند العلماء يصلح لأن يكون ميداناً لدراسات أخرى في أبواب صرفية مثل: الإبدال، والنسب، والجموع، والتّصغير، وأبواب نحوية تركيبية حظيت بأحكام تقويمية متنوعة في الدّرس اللغوي.
 - أكّد البحث أنّ معيار صحة المعنى ووضوح الدلالة كان ضابطاً قوياً حاضراً في تعليل العلماء للتغيرات الفنولوجية الطارئة على بنية الكلمة في باب الإعلال.
 - كشف البحث أنّ العلماء يفاضلون بين الاستعمالات اللغوية؛ فتجتمع لديهم أحكام تقويمية بحسب السياق الذي يحكمون عليه، فنجد حكماً بالقبح يقابله حكم بالحسن، وقد يكون هناك الأحسن، ونجد آخر أقبح يعارضه أحسن، وقد يستعملون حكم جيد أجود، وهكذا.

المصادر والمراجع:

١. الأزهرى، أبو منصور (٢٠٠١)، تهذيب اللغة. ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢. الاسترأبادي، الرضي (١٩٧٥). شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى عام ١٠٩٣ هـ، ط١، حققهما: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣. الأشولي، محمد (٢٠١٠)، الإبهام في الدرس النحوي. ط١، تحقيق: مصطفى محمد الفكي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
٤. الأنباري، أبو البركات (٢٠٠٣)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ط١، المكتبة العصرية، القاهرة.
٥. بشر، كمال (١٩٩٨)، دراسات في علم اللغة. ط١، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان.
٦. بطال، محمد (١٩٨٨)، النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب. تحقيق: مصطفى عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
٧. البغدادي، عبد القادر (١٩٩٧)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. ط٤، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
٨. التوحيدي، أبو حيان (١٩٩٢)، المقابسات. ط٢، تحقيق: حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، الكويت.
٩. الثمانيني، أبو القاسم (١٩٩٩)، شرح التصريف. ط١، تحقيق: إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض.
١٠. الجرجاني، علي (١٩٨٣)، التعريفات. ط١، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١١. ابن جني، أبو الفتح (١٩٨٦)، الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
١٢. ابن جني، أبو الفتح (١٩٥٤)، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني. ط١، دار إحياء التراث القديم.
١٣. ابن الجوزي، جمال الدين (١٩٨٤)، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر. ط١، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٤. الجوهري، إسماعيل (١٩٨٧)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. ط٤، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.
١٥. حسان، تمام (٢٠٠٦)، خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم. ط١، دار عالم الكتب، القاهرة.
١٦. الحملوي، أحمد بن محمد (د ت)، شذا العرف في فن الصرف. تحقيق: نصر الله عبدالرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض.
١٧. الرازي، زين الدين (٢٠٠٠)، مختار الصحاح. ط٥، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت.
١٨. الراغب، الأصفهاني (٢٠٠١)، تفسير الراغب الأصفهاني. ط١، تحقيق ودراسة: محمد عبد العزيز بسيوني وآخرين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
١٩. الرماني، علي (١٩٩٨)، شرح كتاب سيبويه. تحقيق: سيف بن عبدالرحمن العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

٢٠. الزبيدي، مرتضي (٢٠٠٢)، تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من العلماء، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت.
٢١. الزمخشري، جبار الله (١٩٨٧)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل. ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢٢. السامرائي، فاضل (٢٠٠٠)، معاني النحو. ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
٢٣. السخاوي، علم الدين (١٩٩٥)، سفر السعادة وسفير الإفادة. ط٢، تحقيق: محمد الدالي، دار صادر، بيروت.
٢٤. ابن السراج، محمد (١٩٨٦)، الأصول في النحو. ط١، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٥. سيبويه، عمرو (١٩٨٨)، الكتاب. ط٣، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٦. السيرافي، أبو سعيد (٢٠٠٨)، شرح كتاب سيبويه. ط١، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٧. الشاطبي، إبراهيم (٢٠٠٨)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك). ط١، تحقيق: محمد البنّا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٢٨. الشنقيطي، عبدالرحمن (٢٠١٢)، نقض الغرض وأثره في الحكم النحوي. سلسلة دراسات عربية وأجنبية، مركز اللغات الأجنبية والترجمة، جامعة القاهرة، مجلد: ٣٧.
٢٩. الضبع، محمد (٢٠١٥)، نقض الغرض وأثره في الدرس النحوي. مجلة جامعة الأزهر، القاهرة، عدد: ١٩.
٣٠. عبدالفتاح، سليم (١٩٨٩)، اللحن في العربية. ط١، القاهرة، دار المعارف.
٣١. العسكري، أبو هلال (١٩٩٨)، الفروق اللغوية. ط١، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
٣٢. ابن عقيل، عبد الله (١٩٨٠)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ط٢٠، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة.
٣٣. العكبري؛ أبو البقاء (١٩٩٥)، اللباب في علل البناء والإعراب. ط١، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق.
٣٤. العكبري؛ أبو البقاء (١٩٨٦)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. ط١، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي.
٣٥. عوني، حامد (٢٠٢١)، المنهاج الواضح للبلاغة. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
٣٦. ابن فارس، أحمد (١٩٩٨)، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ط١، بيروت، منشورات محمد علي ببيزون.
٣٧. ابن فارس، أحمد (١٩٧٩)، معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر.
٣٨. الفارسي، أبو علي (١٩٩٠)، التعليقة على كتاب سيبويه. ط١، تحقيق: عوض بن حمد القوزي.
٣٩. الفارسي، أبو علي (١٩٨٨)، إيضاح شواهد الإيضاح. ط١، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٤٠. أبو الفداء، عماد الدين (٢٠٠٠)، الكُنَّاش في فني النحو والصرف، ط١، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت.
٤١. الفراهيدي، الخليل (١٩٨٥)، معجم العين. تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران.
٤٢. الفقراء، سيف الدين (٢٠٢٣)، الإخلال باللفظ والمعنى في العربيّة. حوليات آداب جامعة الكويت، جامعة الكويت.
٤٣. الفقراء، سيف الدين (٢٠١٥)، من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرّد في كتابه المقتضب. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ١٢، ع (٢)، جامعة الشارقة.
٤٤. الفيروز آبادي، مجد الدين (١٩٩٢)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
٤٥. قدامة، أبو الفرج (١٩٠١)، نقد الشعر. ط١، مطبعة الجوائب، قسطنطينية.
٤٦. القزويني، محمد (١٩٩٦)، الإيضاح في علوم البلاغة. ط٣، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت.
٤٧. الكفوي، أبو البقاء (١٩٩٩)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة. ط٣، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤٨. لطفي عمر (٢٠١٦)، أنماط الوقف القبيح وأثره على فساد المعنى في القرآن الكريم: دراسة نحوية دلالية. مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، الجزائر، مج ٨، ع ١، ص ٤٤٢ - ص ٤٨١.
٤٩. ابن مالك، جمال الدين (٢٠٠٢)، إيجاز التعريف في علم التصريف. ط١، تحقيق: محمد المهدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
٥٠. المبرّد، أبو العباس (١٩٩٤)، المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
٥١. المرادي، بدر الدين (٢٠٠٨)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. ط١، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي.
٥٢. ابن منظور، محمد (١٩٩٤)، لسان العرب. ط٣، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤.
٥٣. الثَّخَّاس، أبو جعفر (٢٠٠٤)، عمدة الكتاب. ط١، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر.
٥٤. وهبة، مجدي، (١٩٨٤)، معجم المصطلحات العربية في اللّغة والأدب. ط٢، مكتبة لبنان، بيروت.